المصطلحات النحوية المستحدثة عند الدارسين المحدثين

الكلمة المفتاح : المصطلحات النحوية الدارسين

البحث مستل من أطروحة دكتوراه

إشراف
أ.م.د.مكي نومان مظلوم
Email : drmackei@yahoo.com
رئاسة جامعة ديالى / أمانة مجلس الجامعة

إعداد
م.أحمد خليل حبيب زنكنه
Email : Dr.Ahmedzankna@gmail.com
جامعـــــة ديالـــــى / كلية التربية الأساسية

الملخص

يتناولُ هذا البحث دراسة المصطلحات النحوية التي تُوهِم الدَّارسينَ للوهلة الأولى ؛ إذ لا يمكن معرفة أسباب وضعها إلا بعد رؤية القرائن ، فضلاً عن العقلية العلمية التي يملكها الدارس للنحو ، ولهذا حاول الكثير من النحاة تقنينَ المصطلحات وإعادتها إلى الدقة والاختصار بحيث تكون علامات يُهتدَى بها في تيسير الدرس النحوي ، ومن ذلك مصطلح (الخبر) إذ ظهر أنه على نوعين لفظي وهو الخبر المفرد ، والنوع الثاني المعنوي وهو بقية الأخبار سواء النحوي أو البلاغي ، وكذلك مصطلح (المتصرِّف) الذي ظهر لأحد الدارسين المعاصرين تسميته بـ (المتحرر) ، والتداخل بين (التركيب النسبي والإضافي) ؛ إذ يتضح من ذلك أثر الدلالة في فهم المصطلح النحوي أو إدراكه .

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبهِ المنتجبين أما بعد ، فما من دارسٍ للمصطلح النّحوي إلا كان لزاماً عليه أن يطلع على المصطلحات التراثية التي كان لها الأثر الكبير في ظهور العديد من الدراسات الحديثة ؛ إذ أكَّد دارسو المصطلح النَّحوي مدى إفادتهم مِمّا وصل إليهم من هذه المصطلحات(١) . وبناءً على ذلك فقد حاولوا المزاوجة بين الأصالة والمعاصرة ؛ وهذا متاح في الدراسات العربية(٢) .

وثمة توجه آخر يرغب في تقنين المصطلحات النّحوية وإعادة توزيعها توزيعاً عادلاً من جهة الاختصار والدِّقة على وفق أهميتها في تيسير الدرس النّحوي ، من ذلك ما أورده الكفراوي (ت ١٢٠٢هـ) حين ميز بين الكلام في النحو والكلام في العلوم الأخرى ؛ إذ قال : ((فخرج بقولنا : عند النّحويين الكلامُ عندَ اللغويينَ ، فهو عندهم كل قولٍ مفردٍ . كـ (زيد) ، أو مركب كـ (قام زيدٌ) ، أو ما حصل به الإفهامُ من إشارةٍ أو كتابةٍ وعقدٍ ونُصُبٍ ونحوها ، وخرج الكلام عند الفقهاء ، فهو عندهم ما أبطل الصلاةَ من حرفٍ مفهمٍ كـ قِ ، و عِ أو وإنْ لمْ يفهمهاك مِن ، وعَـن ، وخرج الكلام عند المتكلِّمينَ أعني علماء التوحيد ، فهو عندهم عبارة عن المعنى القائم بذات اللهِ تعالى الخالي من الحرف والصوت))[٣] .

ومن المحدثين (د.عبده الراجحي) الذي ذهب إلى وجوب التمييز بين (الصِّفة والوصف) قائلاً : ((وينبغي أن تُفَرِّقَ بين استعمال النّحويين كلمة (وصف) ، واستعمالهِم كلمة (صفة) ، فالصِّفة عندهم هي النعت ، أي أنه مصطلح نحوي ، أمّا الوصفُ فيقصدون به الاسم المشتق ، وعلى وجه الخصوص اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، أي إنَّـه مصطلح صرفيٌ))[٤] .

وعلى هذا الأساس استطاع عدد من الدارسين إيجاد مصطلحات مستحدثة في مجال المصطلح النّحوي تحديداً ؛ فلجؤوا إلى اللغة ، فاختاروا تسميات للتعبير عن هذه الأفكار النّحوية ، والتي هي بمثابة مصطلحات نحوية توازي المصطلحات القديمة .

ويبدو أنَّ فكرة (المصطلحـات المستحدثـة) مُستَمدة من موردين رئيسيـن ، الأوّل : بعض القواعد النحوية التي يردّدها العلماء ؛ إذ يقولون : ((لا مُشاحة في الاصلاح))[٥] ، وعلى غرارها لا مُنازعة في الأسماء[٦] . ومعنى ذلك أنَّ أحداً لا يفرضُ على احدٍ مصطلحاً بعينه .

والمورد الآخر : صفة العموم في بعض المصطلحات النّحوية التراثية[٧] .

وهذا ما جعل الدارسين المحدثين يفكرون في إعادة صياغة بعض المصطلحات النّحوية .

والسؤال الذي يطرح نفسه ، هل يُعدُّ استحداث المصطلحات النحوية فكرة جديدة ؟

وبالرجوع إلى المراحل التي سلكها المصطلح النّحوي في سياقاته المتنوعة في كتب النّحاة ، نُدرك أنَّ هذه الفكرة ليست وليدة العصر ؛ بل هي منبثقة من العصور المتقدِّمة التي مَرَّت بها

المصطلحات النّحويّة ، ونلمح ذلك عند ابن هشام في باب (اسم كان وخبرها) إذ يقول : ((وأمّا تسميةُ الأقدمين الاسم فاعلاً والخبر مفعولاً ؛ فهو اصطلاح غيرُ مألوفٍ ، وهو مجازٌ كتسميتهم الصورةَ الجميلةَ دميةً ، والمبتدِئُ إنّما يقوله على سبيل الغلط ، فلذلك يعاب عليه))(٨) . وكذلك اعتراض السجاعي (ت ١١٩٧هـ) على مصطلح (بدل الكل من الكل)(٩) ، فهو يذكر أنَّه لا يدخل فيه ، نحو قوله تعالى : ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴾(١٠) ، اعتماداً على الدلالة المعجمية للفظة الكل التي لا تقال إلا فيما ينقسم إلى أجزاء(١١) ، والله لا يقبل التجزؤ ، ومن ثَمَّ يرجح مصطلح (المطابق) ، بدلاً من (بدل الكل) تبعاً لابن مالك(١٢) .

وقد أنصف (د.خير الدين فتاح القاسمي) أصحاب المصطلحات النّحوية التراثية التي وقع في بعضها لبسٌ على الدارس لتداخلها مع مصطلحات وموضوعات أخرى ، قائلاً : ((إنَّ مجيء هذه المصطلحات لم يكن متقصّداً من قبلهم ، وإنَّما وقعت على عفوية وبسط من الاجتهاد))(١٣) .

وسنقف على بعض المصطلحات النّحوية التي ٱتُبِعَ فيها هذا الأسلوب ، منها :

أولاً – الخَبَرُ (الخبر المعنوي) :

من المصطلحات التي استعملها النحّاة في الدرس النحوي ، وبيَّنوا مواضعه ودلالته ، ويُشَكّل الخبر مع المبتدأ أوّلَ أبواب المرفوعات .

والخبر في لغة العرب : ((من خَبُرْتُ بالأَمر أَي عَلِمْتُهُ . وخَبَرْتُ الأَمرَ أَخْبُرُهُ إِذا عَرَفْتَهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ))(١٤) ، وقال الزبيديّ (ت ١٢٠٥هـ) : ((الخَبَرُ : النَّبَأُ) ، ومَا أَتَاكَ مِن نَبَإٍ عَمَّن تَسْتَخْبِرُ))(١٥) ، ويفهم من هذين المعنيين أنَّ الخبر هو الأمر المبهم الذي لا يبين إلا بالإخبار عنه وعن حالِه .

أمَّا اصطلاحاً فهو : ((مَا أُسْنِدَ إِلى الْمُبْتَدَأ وَهُوَ عَامله فِي الْأَصَح))(١٦) ، وهو : ((ما تحصل به الفائدةُ مع المبتدأِ))(١٧) ، وهذان التعريفان يمثلان المعنى المألوف لمصطلح (الخبر) عند النحاة .

وقد تعددت مفاهيم الخبر ، من ذلك ما تناوله (حسن أسعد محمد) في المصطلحات العامّة التي استعملها الفرّاء في معاني القرآن ؛ فقد أطلق مصطلح (الخبر) على الجملة الخبرية ، مشيراً إلى أنَّ هذا المصطلح هو باب لمصطلحات أخرى تنضوي تحته ، وإن لم يصرِّح بذلك وإنَّما يُفهم من كلامه ضمناً ، وبناءاً على ما اصطلح عليه (بالمصطلحات العامّة)[١٨] ، قال في تفسير قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾ [١٩] ((قراءة العوام ، وتقرأ على الخبر[٢٠] ﴿ رَبُّنَا بَعِدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا ﴾ (باعد) وتقرأ على الدعاء ﴿ رَبَّنَا بَعِّدْ ......))[٢١].

والخبر هنا يراد به الخبر في المصطلح البلاغي والأصولي الذي هو قسيم الإنشاء ، وليس الخبر الذي هو قسيم المبتدأ .

ويرى (محمد ذنون يونس الراشدي) أن إيراد المصطلح الواحد لمفهومين محتملين لمعنيين ، ولا يتبادر منهما شيء ؛ ولكن ساعة ما يحكم الحاكم بغير المراد ، يكون قد التبس عليه الأمر ، فلفظة (عمير) تحتمل الاسمية والتصغير لعُمَر ، ولا قرينة مرجحة لتبادر أحدهما ؛ ولكن ساعة ما تحكم بغير المراد ، عند من لهُ اطلاع على المراد يكون قد التبس علينا الأمر[٢٢] ، من ذلك ما عالج به السجاعي (ت ١١٩٧هـ) مصطلح الطلب في باب الاشتغال فقد ذكر ابن هشام (ت ٧٦١هـ) أنَّ الجملة الطلبية لا تقع خبراً ؛ ولذا يترجّح النصب في نحو : زيداً اضربْه ، معللاً ذلك بأنّ الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبيّة عن المبتدأ وهو خلاف القياس ، لأنّها لا تحتمل الصدق والكذب ، وهذا الحكم ناشئٌ عند المحقّقين عن التباس الخبر المقابل للإنشاء بخبر المبتدأ عندهُ ، فالخبر مشترك بين أمرين : المقابل للإنشاء والمقابل للمبتدأ ، وهو حكمٌ ممنوعٌ ؛ لتصريحهم بوقوع الظرف خبراً في نحو : أزيدٌ عندك ؟ مع أنّه لا يحتمل الصدق والكذب[٢٣] .

ويبدو أنَّ اختلاف النحاة في جواز الإخبار عن المبتدأ بجملة إنشائية ، كما في نصِّ ابن هشام الذي مّر ، دفع الباحث (محمد ذنون يونس الراشدي) إلى القول : ((إنَّ الالتباس غير حاصل قطعاً ، ومثالهُ بالظرفية من قبيل المفرد ، وكلامنا دائر في الجمل ، وإنَّما عللوا قلة وقوع الجملة الطلبية بذلك ؛ لمَّا رأوا أنَّ الأصل في الإخبار بالجملة أن تكون مؤدية للحكم في الواقع ، والطلبي لا أداء لهُ لما في الواقع))[٢٤] .

واستدل الباحث المذكور بما ذكرهُ النحاة ، مُمثلاً بجملة الصفة الواقعة طلباً ، إذ تعلل قلة وقوعها لأن الأصل في الجملة الواقعة صفة أن تكون مخبرة عما في الواقع : حتى يكون مضمونها معلوماً للسامع فيوضح المنعوت ويخصصه[٢٥] ، والطلبية ليست كذلك[٢٦] .

ويظهر أنَّ الخلاف في المصطلح النحّوي ربّما يعود بعضه إلى اختلاف نظرة النَّحويين تجاه المصطلح ، أو اختلاف التوجيه النحّوي الذي يتبناه علماء كل مذهب[٢٧] .

ويرى (د.يحيى عبابنة) ، أنَّ سبب تعدّد مصطلحات الخبر واستعماله في دلالات متنوعة أنّـه ((شامل لجميع أجزاء الظاهرة التي هي ظاهرة الخبر ، كالاسم الذي يكون هو المبتدأ في المعنى ، أو الخبر الذي يكون ظرفاً جاراً ومجروراً ، أو الخبر الذي يكون جملة اسمية أو فعلية، ومـن الأسبـاب التي جعلتـه مشتهراً قصـر العبـارة وقرب التنـاول وعموميـة اللفظ ودلالتـه على المعنى))[٢٨] .

ويزداد الأمرُ وضوحاً عند (د.خير الدين فتاح عيسى القاسمي) الذي استقصى مصطلح (الخبر) عند النحاة القدامى ، موضحاً الوهم في إطلاقه ؛ إذ إنَّه متفق في لفظه ومختلفٌ في معناه ؛ مِما شَكّلَ إيهاماً واختلافاً كُلٌّ في موضعه . ((وأوّلُ هذه المواضـع هو إطلاق الخبـر على الفعل ، (والأصل في الخبر الإفـراد)[٢٩] ، والجمع ، والإفراد من صفات الأسماء لا الأفعال ، قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) :

كَذَا إذا ما الفِعْلُ كان الخبــرا   أو قُصِدَ استِعْمالُه مُنْحَصِراً[٣٠]

إذ أطلَقَ الخبر على الفعل وهو مخالفٌ لما اتصفَ به الخَبَر))[٣١] ، فظاهر كلام ابن مالك يختلف عن المراد والمطلوب ، قال الصبان (ت ١٢٠٦هـ) إنَّ المراد بالفعل هنا هُوَ الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وَحْدَهُ[٣٢] .

ويتضح الأمر أكثر في قول النحاة : ((إذا وقعت الجملة خبراً كانت نائبةً عن المفرد ؛ لأنها واقعةٌ موقعه وحالة محلَّهُ ؛ إذ المفرد هو الأصل والمركب فرعٌ منهُ ؛ لذلك يحكم على موضعها هنا بالرفع على معنى أنهُ لو وقع المفردُ – الذي هو الأصل – موقعها لكان مرفوعاً ،

فعند الأعراب نقول : الجملةُ من المبتدأ والخبر ، أو من الفعل والفاعل في محلِّ رفع خبر المبتدأ))[٣٣] .

يظهر مِمّا ذكره النحاة أنَّ مصطلح (الخبر) قد اتجه اتجاهاً آخر غير الذي رُسِمَ له في أصل وضع المصطلحات النحوية ، متسمياً بأسماء يرى الناظر فيها للوهلة الأولى الاضطراب فضلاً عن الغموض الذي يعترض بعض الباحثين ، وكأنهُ يتوافق مع فكرة التناوب التي تكون بين حروف الجر .[٣٤]

ويشير(د.خير الدين فتاح عيسى القاسمي) إلى موضع آخر لمصطلح (الخبر) ؛ إذ يقول : ((وتتصاعد مشكلة التداخل عند قول النحاة : إنَّ الخبر مع المبتدأ يحتَمِلُ الصِدقَ والكذِبَ ؛ لأنَّ هذا الكلام يوصل إلى نوعين من الأخبار ، الخبر العام ، والخبر الخاصّ بالمبتدأ ، وهو الذي لم يُشِرْ إليه كثير من النحاة)) .[٣٥]

وفصّلَ ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) هذا الكلام [٣٦] ، وكذلك الرضي (ت ٦٨٦هـ) نقلاً عن أبي البركات الانباري (ت ٥٧٧هـ) ، وبعض الكوفيين في آراء مختلفة عَمّن سبق في دراسة تعدد دلالة مصطلح (الخبر)[٣٧] ، إلى أن جاء الزركشي (ت ٧٧٤هـ) الذي لاحظ اختلاف العلماء في هذا المصطلح ، مهتدياً إلى المخرج من هذا التداخل بقوله : ((الخبر : هو المحتمل التصديق والتكذيب ، وهو اصطلاح الأصوليّين ، ويطلق على مقابل المبتدأ نحو : قائِم مِن : زيدٌ قائمٌ ، خبرٌ نحويٌّ ، ولا يقال : إنهُ محتملٌ للتصديقِ والتكذيبِ ، لأنَّ المفرد من حيث هو مفردُ لا يحتملها ، والذي يحتمل التصديق والتكذيب ، إنَّما هو المركب قسيمُ الإنشاء لا خبر المبتدأ ، ويدلُّ لذلك اتفاقهم على أَنَّ أصل خبر المبتدأ الإفراد))[٣٨] .

وبهذا التفريق انماز مصطلح (الخبر) بحسب الاختلاف في مفهومه بين النحويين والأصوليين والبلاغيين ، فضلاً عن ذلك قد نجد أَنَّ الجملةَ الفعليةَ وحْدَها تحتمل الصدق والكذب ، وهو ليس بإنشاء كقولهم : قام زيدٌ ، فإنَّه خبر لأنَّه يحتمل الصدق والكذب ؛ وبهذا يتبيَّن خروج الوظيفة الرئيسة لمصطلح الخبر ، وهي إتمام الفائدة مع المبتدأ إلى وظيفة أخرى ، ونوع آخر من أنواعه التي استعملها النحّاة وهو وقوع الخبر جملة فعلية[٣٩] .

وبهذه النظرة استطاع (د.خير الدين فتاح عيسى القاسمي) أن يصل إلى نتيجة مفادها : ((أمّا مصطلح (الخبر) فهو في التحقيق على قسمين : لفظيّ اصطلاحي وهو عند النحاة ، ومعنويّ ما عدا ذلك : فاللفظي الاصطلاحيُّ هو الخبرُ الإفراديُّ النكرة ، أو ما في حُكم النكرة ، وبه تكتملُ الفائدةُ من التركيب مع المبتدأ ، وأمّا الخبرُ المعنويُّ ، فهو ما عَدا هذا الخبر سواءٌ كان الخبر جملةً اسمية أو فعليةً أو شبه جملةٍ ، أو ما احتملَ الصِدقَ والكذبَ ، ولهذا لا يحتاج الخبر الاصطلاحي إلى قيد الاحتمالِ نظراً لاكتمال المعنى بدونِهِ))[٤٠] .

ويلحظ على هذه الخلاصة التي توصل إليها الباحث أمران ، الأوّل : ظهر للباحث نفسه أنَّ هناك خلطاً في إطلاق مصطلح (الخبر) ؛ لاسيّما عند عدد من الدارسين للمصطلح النحوي ، فضلاً عن ذلك عدم الإشارة إلى السياق ، فإنَّه تناسى أثر السياق في تحديد المصطلحات المشتركة ، وهو من مكونات المعنى كما تذكر كتب النحاة[٤١] .

أمّا الجانب الآخر فكان على الباحث استعمال مصطلحات جديدة وشائعة ، وقريبة من متناول الدارسيّن ؛ إذ إنَّ مصطلحي (اللفظ الاصطلاحي والخبر المعنوي) يكتنفهما الغموض للوهلة الأولى ، ولو إنَّه أطلق عليه (الخبر المقيّد) وهو الذي يشكل مع المبتدأ إتمام الفائدة ويحسُن السكوت عليه ، وأطلق على المصطلح الثاني (الخبر المطلق) ، وهو يشتمل على الأنواع الأخرى للخبر ، لكان أفضل ؛ على أنَّ كلا المصطلحين (المطلق والمقيّد) من استعمالات الأصوليّين في كتب الفقه وأُصولِهِ[٤٢] .

ويمكن اصطلاح تسمية تكون أكثر دقّة لكلا المصطلحين المذكورين ؛ إذ نصطلح على الأوّل بـ (الخبر اللازم) ، والثاني (الخبر المتعدي) ، إذ إنَّ (اللازم والمتعدي) من المصطلحات التي يستعملها النحاة ، فضلاً عن الصرفيين ، فمصطلح (الخبر) من المصطلحات المشتركة في أغلب علوم العربية .

ويبدو أنَّ إطلاق الحكم في هذا النص الأخير كان بناءاً على الاستقراء والفهم لدلالة المصطلحات النَّحوية ، ولاسيّما مصطلح (الخبر) ، فضلاً عن الاطلاع الواسع على مصادر النحو العربي ؛ إذ تبيَّنَ له أنَّهُ مصطلح مشترك في أكثر من علم[٤٣] ، سواء أكان في النحو[٤٤]

أم البلاغة[٤٥] أم الحديث النبوي[٤٦] ، وهذا هو السر الذي يكمن في وجود مصطلح مشترك كـ (الخبر) مثلاً في أغلب الدراسات العربية .

ولِكَشف النِّقاب عن دلالات أخرى لمصطلح (الخبر) ، لم يُشر إليها أغلب الدارسيّن المحدثين للمصطلح النحوي ، وهو مجيء (الخبر) بمعنى الحال ، فقد تناول (د.يوخنا مرزا الخامس) المصطلحات المتنوعة عند سيبويه ومنها مصطلح الخبر الذي بصدده ، وذكر أنَّ سيبويه استعمل (الخبر) ليدل به على الحال المنصوبة[٤٧] : قال ((وكذلك : مررت برجلٍ معه الفرسُ راكباً بِرذُوناً ، إن لم ترد الصفة نصبتَ ، كأنك قلت : معه الفرسُ راكباً بِرْذَوْناً . فهذا لا يكون فيه وصفٌ ولا يكون إلا خبرا))[٤٨] .

وقد فَسَّرَ أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) مصطلح (الخبر) في هذا النص ، بقوله : إنَّ سيبويه لا يريد غيرَ مصطلح (الحال)[٤٩] .

ويبدو أنَّ الانتقال من دلالة مصطلح (الخبر) في باب المرفوعات ، أي المبتدأ والخبر إلى دلالة أخرى في باب المنصوبات وهي (الحال) يجعلنا نحكم بشمولية مصطلح (الخبر) ، فضلاً عن مراد سيبويه في توضيح المعنى ؛ إذ تناول المسألة من جميع جوانبها ؛ فهو يجمع الأشباه والنظائر في الباب الواحد[٥٠] ، وهو السبب وراء تعدد دلالة المصطلح الواحد .

ثانياً – المُتَصَرِّفُ (والمُتَحَرِّرُ) :

إنَّهُ من أكثـر المصطلحـات التي أدت إلى التداخـل في أحكـام مواضعها ؛ بحيث يصعب الفصل بين هذه الأحكام ، ولاسيّما إذا علمنا أنَّ مصطلح (المتصرف) قد تأرجح بين الاسمية والفعلية[٥١] .

وبيَّنت لنا المعجمات اللغوية أنَّ المتصرف من حيث دلالته اللغوية يدلّ على التحويل ، وعلى رجع الشيء ، من ذلك قولهم صرفت القول صرفاً وانصرفوا : إذا رجعتهم فرجعوا ، ومنه قوله – عزّ وجلَّ – : ﴿ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴾[٥٢] ، والصرف فضل الدرهم على الدرهم في القيمة ، ومعناه أنَّه شيء صُرِفَ إلى شيء كأنَّ الدينار صُرِفَ إلى الدراهم ، أي رجع إليه فهو بمثابة الرديف له ، والصَرف : الخالص من كُلِّ شيء وشرابٌ صرفٌ ، أي صافٍ لم يُمْزَج أو يتغير[٥٣] .

أمّا اصطلاحاً ، فقد تباينت تعريفاته عند النحويين ؛ إذ ذكر ابن السراج أنَّ له مفهومين ، وقد عنى بالأوّل : الفعل المتصرف ((أن يقال منه ، فُعَل ، يَفْعَلُ ، فهو فاعل))[٥٤] .

أمّا المفهوم الثاني : فقد ذكره في باب الظروف ؛ وعنى به التصرف الإعرابيّ وهو أن يتبوَّأ المُتَصرف مكاناً إعرابياً داخل السياق النّحوي[٥٥] . وهذا ما سنتوقف عنده في حديثنا عن مصطلح المتصرَّف (المُتحرِّر) .

ويبدو أنَّ إحدى دلالات هذا المصطلح ، أُخذ منها مفهوم الصرف النّحوي ؛ إذ إنَّ الاسم المنصرف يكون خالصاً من مشابهة الحرف والفعل ، مثل الشراب الصِّرفي ، أي الخالص الذي لا يخالطه شيء أو هو من (الصرف) بمعنى فضل الشيء على غيره ، وكذلك الاسم المنصرف له فضل على الاسم غير المنصرف من دخول التنوين ؛ لأنَّ التنوين صوت (أو تصويت) في آخر الاسم المنصرف أو هو من (الانصراف) بمعنى الرجوع ، فكأنَّ الاسم رجع عن شبه الفعل[٥٦] .

وقد حصر ابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) مصطلح (المتصرِّف) في باب الصرف حصراً قائلاً : ((التصرُّفُ هو اختلاف صيغ الفعل ، لاختلاف أزمنتِهِ ، كقولك : قَاْمَ يَقومُ قُمْ ، فما كان كذلك سُمِّـيَ متَصَرّفَاً وما خالف ذلك سُمِّيَ جامداً ، وكُلُّ الأفعال مُتَصَرِّفة إلا ستةً : نِعْمَ وبِئْسَ وعسى وليس وفعِلُ التَعَجُبِ وحبَّذا))[٥٧] .

نلحظ أنَّ ابن الخباز صرَّح بالتسمية المطلقة للفعل بناءً على أن التصرف من موضوعاته .

ولا يمكن الأخذ بأعمام القول بمصطلح (المُتَصرِّف) تبعاً لِما ذكره ٱبن الخبـاز ، ولاسيّما أنَّ السيرافي أشار إلى ذلك بقوله : ((اعلم أنَّ الظروف على ضربين : ضرب يكون اسماً وظرفاً وهو الظرف المتمكّن وضرب لا يكون اسماً وهو الظرف الذي لا يتمكّن ، فأمّا الظرف الذي يكون اسماً وظرفاً فهو ما يكون مرفوعاً في حال ومجروراً في حالٍ ... فأمّا الظرف الذي لا يتمكّن فهو ما يمتنع من الرفع ولا يكون فاعلاً ولا مبتدأ ... ألا ترى أنَّك لا تقول عندك واسعٌ ... كما تقول مكانُك واسعٌ))[٥٨] .

وظهر عند ابن عقيل (ت ٧٦٠هـ) في شرحه حدّ الظرف مصطلحا (اسم الزمان) و(اسم المكان) ، قائلاً : ((ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى مُتصرِّف وغير المُتصرِّف))[٥٩]

ويبدو أنَّ في هذه التسمية الأخيرة تداخلاً اصطلاحياً ؛ لأنَّ هذين المصطلحين يدلان على ما صيغ من الفعل للدلالة على مكان وقوعه وزمانه من المشتقات الثمانية ، بصيغة مَفْعِل ومَفْعَل ، وهو مفهوم مُغاير لِما في حَدِّ الظرف ، إذ يشمل هذا المفهوم كل الألفاظ الدالة على الزمان والمكان مشتقة كانت بهذه الصيغة أو غير مشتقة ، مثل يوم ، وحين ، ومساء ، ومكان ، مُتَصرِّفة كانت أو غير مُتَصرِّفة(٦٠) .

وقد يُطلق هذا اللفظ ويراد به المصدر المتصرِّف ؛ إذ ورد هذا الاستعمال الاصطلاحي في باب (النائب عن الفاعل) قال عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ) : ((أمّا المصدر ومِثلُهُ اسم المصدر فَيَصلحُ للنيابة عن الفاعل بشرطين : أنْ يكونَ متصرِّفاً أو مختصاً والمرادُ بالمتصرِّف : ألا يلزم النصبُ على المصدريّة ، وإنّما ينتقل بين حركات الإعراب المختلفة ، فتارةً يكونُ مرفوعاً وأخرى يكونُ منصوباً ، أو مجروراً على حسب حالة الجملة))(٦١) .

وهناك دلالات أخرى أطلقها النّحاة على مصطلح (المتصرِّف) منها : (عدم التقيّد بنوع واحد من المصطلحات)(٦٢) في باب حروف الجر(٦٣) ، فالمتصرِّفة تَجُرّ الظاهر والضمير والنكرة والمعرفة وعموم الألفاظ ، أمّا مقابلتها (المقيدة) فتختص بنوع واحد من المجرورات . وتوصف (أنْ) الناصبة ، و(إنْ) الشرطية بهذا المصطلح وبالمفهوم نفسه(٦٤) .

أمّا الدلالة الأخرى فجاءت بمعنى الحرية في مراعاة الرتبة(٦٥) فهو يطلق على المفعول مثلاً لأنَّه حُرّ الموقع مع الفاعل والفعل ، يأتي قبلهما أو بعدهما وهو يريد هنا معيار التعلق الذي يربط الفعل والفاعل والمفعول به داخل التركيب النّحوي(٦٦) .

وذكر (د.أحمد عبد العظيم) أنَّ المتصرِّف بمعناه الاشتقاقي ، هو تنوع الصيغ الصرفية المقابل (للجمود) ويكون على نوعين : تصرّف تامٌ وتصرّف ناقص . ويطلق (الجمود) على أفعال التعجّب والمدح والذم وأفعال الاستثناء في عدم قبول تلك الصيغ اللواحق الضميرية(٦٧) .

يُفهم من ذلك أنَّ الباحث نفسه اكتفى بالوصف والتحليل عند استقرائه النصوص النّحوية ، مراعياً تبويب المصطلحات النّحوية ، غير أنَّهُ لم يرجح استعمال مصطلح آخر بدلاً من مصطلح المتصرِّف على اعتبار أنَّهُ مصطلح مشترك كما ذكرناه آنفاً .

وثمّة تنبيه يُعضد ما سبق ذكره من الدعوة إلى الاستقراء والخروج بمصطلحات مبتكرة ؛ وهو ما ذكره (د.مكي نومان مظلوم) قائلاً : ((لا يُنكر أنَّ الاستقراء أحد الأسس المهمّة المتّبعة في بناء النظام النحوي للغة ، والقول بهذه الأهمية يوصل إلى صواب النظام المبنيّ على هذا الأساس المنهجي ، وهذا أمر سليم ، أمّا أن يدعى بين الحين والآخر إلى إلغاء نتائج الاستقراء السابق ، والمجيء بأصول أخرى ، فهذا ما يبدو غير صحيح ، أمّا إذا ما فهمنا الاستقراء الذي يدعى إليه بأنَّهُ إعادة قراءة مباحث النحو قراءة جديدة ، والإفادة من نتائج الموازنة باللغات السامية وغيرها ، وقد تقلّص هذه المباحث لأغراض تعليمية فهذا توجه لا ينكر ؛ إذ إنَّ الدراسة النقدية والمنهجية تغني تلك المباحث ولا تسعى إلى هدمها))[٦٨] .

وقد كان لهذا التعدد في تحديد مصطلح (المُتَصرِّف) أثره عند الدارسيّن المحدثين ؛ إذ عني (د.خير الدين فتاح القاسمي) بمصطلح (المُتَصَرِّف) داعياً إلى النظر فيه وفي موضوعاتهِ ، إذ ذكر المواطن التي ورد فيها المتصرِّف ، مبيناً الضابط الذي يُميز التصرّف في الأسماء والأفعال ؛ بناءً على ما ذكره السيوطي نقلاً عن الشلوبين (ت ٦٤٥هـ) قَولَهُ : ((التصرُّف وعَدَمهُ في عبارات تقال على ثلاثة معانٍ :

١. فمرة يُقالُ : مُتصرِّف أو غير مُتَصرِّف ، ويراد به اختلاف الأبنية لاختلاف الأزمنة وهو المختص بالأفعال .
٢. ومَرَةً يقال : مُتصرِّف وغير مُتصرِّف ، ويُراد به الظرف الذي لا يُستعمل إلا منصوباً على أنَّهُ مفعول فيه خاصةً أو مخفوضاً مع ذلك بـ (من) خاصةً قالوا فيه : غير مُتَصرِّف .
٣. ومَرَةً يقال : مُتصرِّف أو غير مُتصرِّف ، ويراد به أنَّه ما تتصرّف في ذاته ومادته على أبنية مختلفة كـ (ضاربٍ وقائمٍ) وما لا يكون كذلك كاسم الإشارة))[٦٩] .

ويبدو أنَّ هذه المواضع تُسهّل على الدارسيّن معرفة مواطن (المُتَصَرِّف)[٧٠] .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل إنَّ الباحث نفسه أفاد من السيوطي فضلاً عن النّحاة الذين سبقوه ، في القول إنَّ (المُتصرِّف) ينقسم على قسمين ، الأوّل : تصرّف من جهة بنية الكلمة وهذا يتداخل مع علم الصرف ، كما في تصرّف الأفعال ، والقسم الثاني : تصرّف من

الجهة الإعرابية ، وهذا يتداخل في علم النحو كما في تصرّف الظروف والمصادر ، وربَّما يكون توافق المعنى سبباً في اصطلاح النّحاة هذه التسمية على هذا المصطلح ، لأنَّ التصرّفَ في الأفعال هو التحولُ والتَّغير في الأزمنة ، والتَصرّف في الأسماء هو التَّغير والتحول في الإعراب[٧١] .

وقد استقرى (د.خير الدين فتاح القاسمي) مصطلح (المتَصرِّف) ، فظهر له من النظرة المتعمقة والمتمعنة في هذا المصطلح أنَّهُ قد تداخل مع مصطلح آخر إذ يقول : ((ولو كان للاسم اختصاص بمصطلح مغاير بدلاً من المتصرِّف المُشكل مع الفعل ؛ لكان أولى ولاسيّما إذا كان مصطلحاً يوافق الموضعَ ويصفُهُ ويرسمُ حدودهُ بدقَّة لا تترك تداخلاً بينهما ، ولهذا يرجح البحث استعمال مصطلح (المُتَحَرِّر) بدلاً من مصطلح المتَصَرِّف مع الظروف والمصدر ؛ لأنَّ المتصرِّف مشترك في قسمين لم يتفقا في الجنس وهما الفعل والاسم ، وإطلاق المُتَحَرِّر يخرج الفعل من الحَدِّ لأنَّه قد بقي المُتَصرِّف على ٱختصاص بالفعل وصار المُتَحَرِّر مقيداً بالاسم ، والمقصود منه أنَّه تحرر من كونه مُلتَزماً بالنصب إلى جواز مجيئه مرفوعاً ، ومخفوضاً فيكون متحرراً في الأوجه الإعرابية التي تَرِد فيها))[٧٢] .

إنَّ اقتراح الباحث اصطلاح (المُتَحَرِّر) بدلاً من المُتَصرِّف لم يسبقه إليه أحد من الدارسين المحدثين ، وليس هذا من باب البراعة اللغوية ، وإنَّما يرجع ذلك إلى التعددية التي وجدها الباحث نفسه في مصطلح باتَ مُشكِلاً على الدراسين المحدثين في نسبة إطلاقِهِ على موضوعات الأسماء والأفعال .

وقد حثَّ الباحثين والدارسين على ابتكار مصطلحات جديدة مع الاحتفاظ بالتراث النّحوي ، وهو ما دعا إليه (د.علي أبو المكارم) ، قائلاً : ((والابتكار في مجال اللغة يعتمد على تحليل الموروث وإعادة تركيبه على نحو لا يفقد فيه مقوماته الأساسية))[٧٣] .

ويظهر أنَّ (د.خير الدين فتاح القاسمي) في اقتراحه مصطلح (المُتَحَرِّر) بدلاً من مصطلح (المُتصرِّف) في الأسماء فيه نوع من المُشكِل اللفظي الظاهري ؛ إذ إنَّ هذا المصطلح (المُتَحَرِّر) تَغْلِب عليه الصفة الأدبية (الشعرية)[٧٤] .

ويظهر أنَّ الباحث لو أطلق مصطلح (المتصرِّف الاسمي) ، و(المُتَصرِّف الفعلي) لكان أكثر تناسباً وتناسقاً .

ثالثاً – التركيب النِّسْبي والتركيب الإضافي :

ورد في كتاب التعريفات ، أنّ المرّكب هو : ((اللفظ بأكثر من كلمة واحدة))[٧٥] .

أمّا المنسوب فهو : ((المُلحَق بآخرهِ ياء مُشَدَدَّة ليدلَّ على نسبته إلى المُجَرَّد عنها))[٧٦] .

وأمّـا الإضافة فقد حَدَّها النّحاة بأنها : ((نسبة بين اسمين تقيدية توجب لثانيهما الجرَّ أبداً))[٧٧] .

وما نلحظه في هذه التعريفات أنَّ هناك تداخلاً بين هذين المصطلحين (المركب المنسوب ؛ مِمّـا سَوّغَ لسيبويه (ت ١٨٠هـ) أن يطلق على باب الإضافة (النسبة) ؛ إذ يقول : ((هذا باب الإضافة وهو باب النسبة))[٧٨]، وإلى ذلك أشار المُبرّد (ت ٢٨٥هـ)[٧٩]، وتابعهما ابن السراج (ت ٣١٦هـ)[٨٠] أيضاً .

وقد وقف (د.رياض عثمان) عند (مصطلح المركب)[٨١] وصيغه المتمثلة بـ (المصطلح المركب بحرف الجر)[٨٢] ، و(التركيب الإضافي وضمنه التركيب النسبي والمصدر الصناعي)[٨٣] ، (والتركيب الموصولي)[٨٤] ، (والتركيب العطفي)[٨٥] ، (والتركيب الوصفي)[٨٦] ، (والتركيب المعقد)[٨٧] .

وأفرد الباحث عنواناً سَمّاه (التركيب الإضافي) مستنبطاً من المصطلحات التي وسمها بـ (المصطلحات المركبة) ، فذكر أنَّ ((التركيب الإضافي هو الذي يكون المضاف إليه ياء النسبة أو الياء المضعفة مع التاء المربوطة ، ما وسمته بالتركيب النسبي والمصدر الصناعي ؛ إذ يتصرّف التركيب النّسبي من الاشتقاق الاسمي بزيادة ياء مضعّفة على آخره وإردافها بالتاء المربوطة (ية)))[٨٨] . وذلك راجع إلى ذكر المصدر الصناعي ، والتركيب النسبي في إطار المصطلحات المركّبة تركيباً إضافياً ، استناداً إلى تداخل معنى النسّب بمعنى الإضافة عند النّحاة العرب[٨٩] .

وقد رجح الباحث تسمية (التركيب النِّسْبي) في المصطلح النّحوي ، على تسميته بـ (المصدر الصناعي) ، وهما ليسا شيئاً واحداً ، ثُمَّ إنَّ التركيب (مقارنة بين المصدر والمصدر

الصناعي ذوي الجذر الواحد : إمكان ، إمكانية) ، مع ياء النسبة والتاء المربوطة ، يقلّ من الدلالة على الحدث ، كما في المصدر ، ويتجه نحو الاسمية ، فضلاً عن إمكان إضافة الياء المضعّفة والتاء المربوطة على المصادر وغير المصادر ، وعلى الأسماء المشتقة منها والجامدة : حصر : حصريّة ، ليحافظ هذا التركيب على استقلالية المعنى والمبنى ، وهنا يُصنف المصطلح المنسوب مع المصطلحات المركّبة تركيباً إضافياً ، لا مع المصطلحات المركبة بحرف الجرّ اللاحق للمصطلح نظراً إلى استقلالية المفهوم المتعلق بالمصطلح عينه ؛ لأنَّ إضافة الاسم إلى المصطلح عملية مختلفة ، والتركيب النسبي في المصطلح يحيل إلى مفهوم الوصف ؛ لأنَّ ما يرجّح أنَّه مركب إضافي[٩٠] ، ما ورد عن أبي حيان (ت ٧٤٥هـ) ((والمراد بالمضاف في المسألة الذي يكون علماً أو غالباً بحيث يكوَّن مجموعة لمعنى مفرد ، لا المضاف على الإطلاق))[٩١] . وهذا ((يكون إذ ذاك من قبيل النسبة إلى المفرد لا إلى المضاف ؛ لأنَّ كلَّا من جزأيه بـاقٍ على معناه))[٩٢] ، وفي تطبيقهِ قاعـدة النَّسَب ألا يكون رده إلى الواحدِ يغيّر المعنى))[٩٣] ، والواحد هنا في مقابل المركب[٩٤] .

ولاحظ (د.رياض عثمان) أنَّ الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) أراد من النسبة التحويل من الجمع إلى المفرد ، وهو ليس بمعنى المفرد ؛ لأنَّ حرف الياء في الاسم المنسوب يحيل إلى الواحد: ((لأنَّهُ صار اسماً للواحد ، وليس هو بمعنى الواحد ، لأنَّك إذا أردت النسبة إلى الجمع نسبت الواحد منه كقولك : مسجديّ إذا نسبته إلى المسجد . لكن هذا الحرف (الياء) جعل اسماً للواحد فلهذا نسبت إليه على لفظه))[٩٥] . فـ (الياء) المضعّفة اللاحقة غيرت مصطلح الفاعل من مفهوم إلى آخر ، يحيل إلى الاسم المفرد ، بمعنى أن يتحوّل المصطلح من العام (كالعَلَم) إلى الخاص (كاسم الجنس الموصوف) . فالتغير الصرفيّ الذي قَدِم إلى المصطلح من لواحق قد غيّر معناه ، فهو ينقله من معنى الجنسية المطلقة إلى معنى الوصف المفرد[٩٦] .

وتبيّن لـ (د.رياض عثمان) أنَّ المفهوم الذي يحيل إليه (الفاعل) أو(المفعول) ، غير الذي تُحيل إليه (الفاعلية) أو (المفعولية) ؛ غير أنَّ مصطلح (الإضافة) يحيل إلى المفهومين معاً : العلَم والصفة الوظيفية استغناءً عن الإضافة التي تحيل إلى معناها اللغوي

على الأقل عند الزمخشري ، ولا يتحدد ذلك إلا بمعرفة السياق . غير أنَّ للتركيب النسبي مدلولاً وظيفياً يحيل إلى المفهوم التركيبي السياقي[٩٧] .

ويبدو أنَّ الباحث نفسه في اقتراحه هذا المصطلح كان بصدد توجهه نحو التركيب عند البلاغيين[٩٨] أكثر من عنايته بالتركيب عند النحويين ، وهذا معروف بداهةً ، ولاسيّما أنَّه يتناول فكر عالم مثل الزمخشري ، فضلاً عن صلة الترابط الموجودة بين التركيب الذي في فحواه زيادة وبين النسّب الذي تكون في آخره زيادة أيضاً تَدلُّ على المنسوب إليه .

وهكذا يتضح إسهام الدارسين المعاصرين في عدد من المصطلحات النّحوية واستعمالها ؛ إذ أبدى عدد منهم بعض المقترحات في وضع هذه المصطلحات النّحوية ، وعدم التسليم المطلق في تحديد مفهوم بعض هذه المصطلحات[٩٩] ؛ فالعلماء متفاوتون من حيث الفهم والقدرة على التطبيق النّحوي .

ويبدو أنَّ ظهور بعض المصطلحات النّحوية المستحدثة هو نوع من الاجتهاد[١٠٠] ، أو هو تَبَعٌ لتغير فكرة واضعه[١٠١] .

الخاتمة

١. ظهر لنا أنَّ بعض الدارسين المحدثين دعا إلى إعادة النظر في مسميات ومفاهيم بعض المصطلحات النّحوية ؛ نظراً إلى التداخل الحاصل بين هذه المصطلحات النّحوية ؛ ليتسنى للباحثين معرفة مواطن هذه المصطلحات ؛ من ذلك أطلاق مصطلح (المُتَحَرِّر) بدلاً من المتصرِّف .
٢. اقترح الباحثان تسمية مصطلح (المتصرف الاسمي) ، (والمتصرف الفعلي) بدلاً من مصطلح المتحرر الذي دعا إليه بعض الدارسين المحدثين ، وكذلك تسمية مصطلحي (الخبر المقيد) ، (والخبر المطلق) بدلاً من مصطلحي (اللفظ الاصطلاحي والخبر المعنوي) .

٣. تبيّن لنا أثر السياق في تحديد دلالة المصطلح النحوي ولاسيما عندما يكون في أكثر من علم من علوم العربية ، من ذلك مصطلح (الخبر) الذي تعددت دلالته بناءً على تناوله عند النحاة والبلاغيين .
٤. إسهام الدلالة في المصطلح النحوي من التدقيق في تعريف المصطلح النحوي واستعماله .
٥. ظهر للباحثين بروز ظاهرة تداخل المصطلحات النحوية ودلالتها ولاسيما في التركيب النسبي والإضافي .

Abstract

The Modernized Grammatical Terms Used By the Modern Scholars

Keyword : Terms Modernnized Scholars

A Paper extracted from PH.D. Dissertation

Supervisor
Asst. Prof. Dr. Maki Nouman Madhloom
drmackei@yahoo.com
University of Diyala
The University presidency
Researcher
Instr. Ahmed Khalil Habeeb Zankanah
Dr.Ahmedzankna@gmail.com
University of Diyala
College of Basic Education
Dept. of Arabic language

This study deals with the grammatical terms which conceive the scholars for the first time and which cannot be recognized unless we know and realize their clues beside the scientific mind that the scholars of syntax have . Accordingly , most of grammarians attempted to codify the terms and return them back to precision and conciseness to be signs which can be used to facilitate the grammatical lesson . One of these terms is the " predicate " which has two types the oral one which is

" single predicate " and the abstract one which refers to the other types of predicate which are the grammatical as well as the rhetorical ones , also , it refers to the term " inflectional / المتصرف /Mutasaraf " which is noticed by some modern scholars as " Free / Mutaharer /متحرر " , and the overlapping between the relative and extra structures which in turn shows the effect of semantics in the grammatical term .

الهوامش

(١) ينظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، الرياض ، ١٩٨١ ، وموسوعة المصطلحات النحوية من النشأة إلى الاستقرار ، د.يوخنا مرزا الخامس ، ٢٠١٢م .

(٢) ينظر : المصطلحات النّحوية في التراث النّحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث ، د.إيناس كمال الحديدي ، ط١ ، ٢٠٠٦م ، وأبحاث ودراسات في النحو العربي ، د.خير الدين عيسى القاسمي ، ٢٠١٢م .

(٣) شرح الكفراوي على متن الأجرومية : ٣٦ .

(٤) التطبيق النّحوي : ٨٨ .

(٥) منهاج البلغاء وسراج الأدباء : ٢٥٢ ، وإعانة الطالبين على حلّ ألفاظ فتح المبين : ٣٧/٣ .

(٦) ينظر : نقد الشعر : ٦ .

(٧) ينظر : أبحاث ودراسات في النحو العربي : ١٠٣ .

(٨) مغني اللبيب : ٢٥٦/١ .

(٩) سَمَّاه سيبويه : هو هو : ١٥١/١ إذ يقول : ((وهو أن يتكلّمَ فيقولَ : رأيتُ قومَكَ ، ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم ، فيقول : ثُلُثيهم أو ناساً منهم ، ولا يجوز أن تقول : رأيت زيداً أباه ، والأبُ غيرُ زيد ، لأنّك لا تبينه بغيره ولا بشيء ليس منه . وكذلك لا تُثنى الاسم توكيداً وليس بالأول ولا شيء منه فإنما تثنيه وتؤكدُهُ مُثنى بما هو منه أو هو هو – وإنما يجوز رأيتُ زيداً أباه)) .

(١٠) إبراهيم / ٢٠١ .

(١١) ينظر : لسان العرب : ١١/١٤ .

(١٢) ينظر : حاشية السجاعي : ١٢٠ ، وألفية ابن مالك : ٣٩ .

(١٣) ينظر : أبحاث ودراسات في النحو العربي : ١٠٣ .

(١٤) لسان العرب (خبر) ٢٢٦/٤ .

(١٥) تاج العروس (خبر) ١٢٥/١١ .

(١٦) الكليات : ٤١٧ ، وكشّاف اصطلاحات الفنون : ١٦/٢ .

(١٧) شرح الحدود النحّوية : ٩٧ .

(١٨) ينظر : المصطلح النحّوي عند الفرّاء (رسالة) : ١٦ .

(١٩) سبأ / ١٩ .

(٢٠) النشر في القراءات العشر : ٣٥٠/٢ .

(٢١) معاني القرآن : ٣٥٩/٢ .

(٢٢) ينظر : مباحث المصطلح النحوي في حواشي شرح القطر((الفيشي ، السجاعي (الألوسيان))) دراسة نقدية (رسالة) : ١٠٩ .

(٢٣) ينظر : شرح قطر الندى : ١٩٣ .

(٢٤) مباحث المصطلح النحوي في حواشي شرح القطر ((الفيشي ، السجاعي ، الالوسيان)) دراسة نقدية (رسالة) : ١٠٩ .

(٢٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١١٥/١–١١٦ ، مباحث المصطلح النحوي في حواشي شرح القطر ((الفيشي ، السجاعي (الألوسيان))) دراسة نقدية (رسالة) : ١١٠ .

(٢٦) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٢٥/٢ ، وحاشية عبد الغفور على الفوائد الضيائية : ٢١٠–٢١١ .

(٢٧) ينظر : من قضايا المصطلح اللغوي العربي : ٢٤ .

(٢٨) تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : ٧٦ .

(٢٩) شرح الرضي على الكافية : مج٢٦/١ .

(٣٠) متن ألفية ابن مالك : ١١ .

(٣١) أبحاث ودراسات في النحو العربي : ١٦٩ .

(٣٢) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣٠٨/١ .

(٣٣) النحو الوافي : ٤٦٦/١ .

(٣٤) ينظر : أبحاث ودراسات في النحو العربي : ١٧٠ .

(٣٥) المرجع نفسه : ١٧٠ .

(٣٦) ينظر : شرح المفصل : ٨٧/١ .

(٣٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٢٠٨/١ .

(٣٨) البحر المحيط في أصول الفقه : ٢٨٢/٣ .

(٣٩) ينظر : أبحاث ودراسات في النحو العربي : ١٧١ .

(٤٠) ينظر : المرجع نفسه : ١٧١ .

(٤١) ينظر : منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : ١٨٥ .

(٤٢) ينظر : شرح مختصر الروضة : ٦٣٠/٢ ، ٦٣٢ ، وأثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء : ١٠/١ .

(٤٣) من إشكاليات العربية (المصطلح اللغوي – رواية اللغة) : ٣٥ .

(٤٤) ينظر : شرح ابن عقيل : ١٨٩/١ .

(٤٥) ينظر : التعريفات : ٩٦ ، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها : ٤٦٥/٢ .

(٤٦) ينظر : التعريفات : ٩٦–٩٧ ، وعلوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة : ١٠ .

(٤٧) ينظر : موسوعة المصطلح النحّوي من النشأة إلى الاستقرار : ٣٠٩/١–٣١٠ .

(٤٨) الكتاب : ٥٠/٢ .

(٤٩) ينظر : شرح كتاب سيبويه : ٣٧٩/٢–٣٨٠ .

(٥٠) ينظر : ظاهرة تعدد المصطلحات النحّوية (بحث) : ٧٧ .

(٥١) ينظر : الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية : ٧٦/١–٧٧ ، وهمع الهوامع : ٥٨٦/١ .

(٥٢) التوبة / ١٢٧ .

(٥٣) ينظر : العين (صرف) ١٠٩/٧–١١١ ، ولسان العرب (صرف) ٤٣٢/٢–٤٣٣ ، والمصطلح النّحوي عند ابن خالويه (دراسة نحوية موازنة) (رسالة) : ١٩٥ .

(٥٤) الأصول في النّحو : ٢٠٣/١ .

(٥٥) المصدر نفسه : ٢٠٣/١ .

(٥٦) ينظر : حاشية الخضري : ٩٦/٢ ، والنّحو الوافي : ٢٠١/٤ .

(٥٧) ينظر : الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية : ٧٦/١–٧٧ .

(٥٨) شرح كتاب سيبويه : ٣٧٧/١ .

(٥٩) شرح ابن عقيل : ٥٨٦/١ .

(٦٠) ينظر : العلاقات الدلالية في المصطلح النّحوي وأثرها في الإبهام (رسالة) : ٨٦–٨٧ .

(٦١) النحو الوافي : ١٠١/٢ .

(٦٢) ينظر : المصطلح النّحوي (دراسة نقدية تحليلية) : ١١١ .

(٦٣) ينظر : الأصول في النحو : ٤٠٨/١ ، ٤١٠ ، وينظر : الجمل : ١٣٩–١٤٠ .

(٦٤) ينظر : شرح المفصل : ٢٠/٧ .
(٦٥) ينظر : المصطلح النّحوي (دراسة نقدية تحليلية) : ١١٢ .
(٦٦) ينظر : المرجع نفسه : ١١٢–١١٣ .
(٦٧) ينظر : المرجع نفسه : ١١٥–١١٧ .
(٦٨) البحث النّحوي المعاصر في العراق (الاتجاهات والمضامين) ١٩٦٨–١٩٩٤ : ٩٦–٩٧ .
(٦٩) الأشباه والنظائر : ٧٧/٢ .
(٧٠) ينظر : أبحاث ودراسات في النحو العربي : ١٩٤ .
(٧١) ينظر : المرجع نفسه : ١٩٤–١٩٥ .
(٧٢) ينظر : المرجع نفسه : ١٩٤–١٩٥ .
(٧٣) الجملة الاسمية : ١٢ .
(٧٤) ينظر : معجم اللغة العربية المعاصرة : ٤٦٩/١ ، ١٢٠٦/٢ .
(٧٥) كشاف اصطلاحات الفنون : ٤١٤/٣ ، وينظر : شرح الحدود النّحوية : ٤٢ .
(٧٦) شرح شافية ابن الحاجب ، الرضي : ٤/٢ ، وينظر : المفصل : ٩ .
(٧٧) ارتشاف الضرب : ٥٠١/٢ ، وينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢٣٧/٢ .
(٧٨) الكتاب : ٣٣٥/٣ .
(٧٩) ينظر : المقتضب : ١٣٦/٤ .
(٨٠) ينظر : الأصول في النحو : ٥٦/١ .
(٨١) ينظر : تشكيل المصطلح النحوي بين اللغة والخطاب : ١٠٣ .
(٨٢) ينظر : المرجع نفسه : ١١١ .
(٨٣) ينظر : المرجع نفسه : ١١٥ .
(٨٤) ينظر : المرجع نفسه : ١٢٤ .
(٨٥) ينظر : المرجع نفسه : ١٣٠ .
(٨٦) ينظر : المرجع نفسه : ١٤٣ .
(٨٧) ينظر : المرجع نفسه : ١٤٥ .
(٨٨) ينظر : المرجع نفسه : ١١٧–١١٨ .
(٨٩) ينظر : الجهود اللغوية لابن السراج : ٣٢٦ .
(٩٠) ينظر : تشكيل المصطلح النحوي بين اللغة والخطاب : ١١٩–١٢٠ .

(٩١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : ٣/٣٥٨ .

(٩٢) المرجع نفسه : ٣/٣٥٨ .

(٩٣) الأسس اللغوية لعلم المصطلح : ٦٩ .

(٩٤) تشكيل المصطلح النحوي بين اللغة والخطاب : ١٢٠-١٢١ .

(٩٥) شرح الفصيح : ١/٣٧٦ .

(٩٦) ينظر : تشكيل المصطلح النحوي بين اللغة والخطاب : ١٢١ .

(٩٧) ينظر : المرجع نفسه : ١٢٣ .

(٩٨) ينظر : دلائل الإعجاز : ٤٥ ، ومفتاح العلوم : ٦٥ .

(٩٩) ينظر : التطبيق النّحوي : ٨٨ .

(١٠٠) ينظر : ظاهرة تعدد المصطلحات النّحوية (بحث) : ٨٧ .

(١٠١) ينظر : المصطلح النّحوي نشأته وتطوره : ١٨٣ .

المصادر والمراجع

أولاً – الكتب المطبوعة :

*** القرآن الكريم :**

- أبحاث ودراسات في النحو العربي : د.خير الدين فتاح عيسى القاسمي ، المكتب الجامعي الحديث ، كركوك ، العراق ، ٢٠١٢م .
- أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء ، د.مصطفى سعيد الخن ، ط (٣) ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسيّ محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ) ، بتحقيق : د.رجب عثمان محمد ، مراجعة : د.رمضان عبد التواب ، ط (١) ، مطبعة المدني ومكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م .
- الأسس اللغوية لعلم المصطلح : د.محمود فهمي حجازي ، ط (١) ، دار غريب للطباعة والنشر ، ١٩٩٥م .

- الأشباه والنظائر في النّحو : لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، بتحقيق : غازي مختار طليمات ، وعبد الإله نبهان ، وإبراهيم محمد عبد الله ، وأحمد مختار الشريف ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، دمشق ، ١٤٠١هـ/١٩٨٧م .
- الأصول في النحو : أبو بكر محمد السري بن سهل بن السراج (ت ٣١٦هـ) ، بتحقيق : عبد الحسين الفتلي (١٩٩٨م) ، ط (٢) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،
- ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المبين (هو حاشية على فتح المبين بشرح قرة العين بمهمات الدين) : أبو بكر (المشهور بالبكري) عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي (ت ١٣١٠هـ) ، ط (١) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م
- البحث النحوي المعاصر في العراق ، الاتجاهات والمضامين ١٩٦٨م-١٩٩٤م : د.مكي نومان مظلوم ، ط (١) ، أمل الجديدة طباعة - نشر - توزيع ، سورية - دمشق ، ٢٠١٢م .
- البحر المحيط في أصول الفقه : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) ، بتحقيق : د.محمد محمد ثامر مربوط مع طبعة وزارة الأوقاف الكويتية باعتناء العامي ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م .
- تاج العروس من جواهر القاموس : السيد محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، مجموعة من المحققين ، دار الهداية .
- تشكيل المصطلح النّحوي بين اللغة والخطاب : دراسة صناعة المداخل الاصطلاحية في تفكير الزمخشري : د.رياض عثمان ، تقديم : د.هاشم الأيوبي ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠١١م .
- التطبيق النّحوي : د.عبده الراجحي (ت ٢٠١٠م) ، ط (١) ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م .

- تطور المصطلح النّحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري : د.يحيى عبابنة ، ط (١) ، جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتب الحديثة ، عمان وأربد – الأردن ، ٢٠٠٦م .
- التعريفات : أبـو الحسـن علي محمّـد بـن علي الجرجانـيّ المعـروف بالسيّـد الشريـف
- (ت ٨١٦هـ) ، ضبطـه وصححـه جماعـة من العلماء بإشـراف الناشـر ، ط (١) ،
- الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م .
- الجمل في النحو : الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ط (١) ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م .
- الجملة الاسمية : د.علي أبو المكارم ، ط (١) ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .
- الجهود اللغوية لابن السراج دراسة تحليلية : مجدي إبراهيم يوسف ، ط (١) ، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر والتوزيع ، بالاشتراك مع : دار الكتاب المصري ، ٢٠٠٠م .
- حاشية الخُضريّ على شرح ابن عقيل : محمد الخُضريّ (ت ١٢٨٧هـ) ، نشره : تركي فرحان المصطفى ، ط (١) ، دار الفكر للطباعة والنشر ، لبنان ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- حاشية السجاعي على شرح القطر : أحمد بن أحمد بن محمد (ت ١١٩٧هـ) ، القاهرة ، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م .
- حاشية الصبان على شـرح الأشمونـي على ألفيـة ابن مالك : أبـو العرفـان محمّـد بـن
- علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ) ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م .
- حاشية على الفوائد الضيائية : عبد الغفور اللاري (ت ٩١٢هـ) ، استنبول ، ١٣٠٩هـ .
- دلائل الإعجاز : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧٤هـ) ، بتحقيق : محمد رضوان الداية ، ود.فايز الداية ، ط (٢) ، مكتبة عز الدين ، دمشق ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .

- شرح ابن عقيل : لبهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت ٧٦٩هـ) ، بتحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٣م) ، ط (٢٠) ، دار التراث ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م .
- شرح الحدود النّحوية : عبد الله بن احمد الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) ، بتحقيق : د.المتولى
- رمضان أحمد الدميرى ، ط (٢) ، مكتبة هبة ، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م .
- شرح الرضي على الكافية : رضي الدين محمد بن الحسن الاسترباذي (ت ٦٨٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت .
- شرح شافية ابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الأسترباذي (ت ٧٨٨هـ) ، بتحقيق : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٣م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .
- شرح الفصيح في اللغة : لابن الجبّان (ت ٤١٦هـ) ، دراسة وتحقيق : عبد الجبار جعفر القزاز ، ط (١) ، دار الشؤون الثقافية العامّة ، بغداد ، ١٩٩١م .
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى : أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، بتحقيق : محمّد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٣م) ، ط (١١) ، القاهرة ، ١٣٨٣هـ .
- شرح كتاب سيبويه : أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ، بتحقيق : د.رمضان عبد التواب (ت ٢٠٠٠هـ) ، ود.محمود فهمي حجازي ، ود.محمد هاشم عبد الدايم ، ط (١) ، مطابع الهيئة المصرية العامّة للكتاب (مركز تحقيق التراث) ، القاهرة ، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م٠
- شرح الكفراوي على متن الأجرومية : حسن الكفراوي ، وبهامشه حاشية إسماعيل الحامدي ، مكاتب سُليمان مرعي ، سنغافورا .

- شرح مختصر الروضة : سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد نجم الدين الطوفي ، بتحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ط (١) ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- شرح المفصل : موفق الدين بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ) ، ط (١) ، بتحقيق : د.أيميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .
- علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة : د.صبحي الصالح (ت ١٩٨٦م) ، ط (١٥) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٤م .
- الغرّة المخفية في شرح الدُّرَّة الألفية : ابن الخبَّاز (ت ٦٣٩هـ) ، بتحقيق : حامد محمد العبدلي ، ط (١) ، مطبعة العاني ، دار الأنبار ، العراق – الرمادي ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، بتحقيق : عبد السلام محمد هارون (ت ١٩٨٨م) ، ط (٤) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م
- كشاف اصطلاحات الفنون : محمد بن علي الفاروقي التهانوي (المتوفى في القرن الثاني عشر الهجري) ، بتحقيق : رفيق العجم ، علي دحروج ، ط (١) ، الناشر : مكتبة لبنان ، ١٩٩٦م .
- الكليات : أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي الحسينيّ اللغوي (ت ١٠٩٤هـ) ، بتحقيق : د.عدنان درويش ومحمّد المصري ، ط (٢) ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م .
- لسان العرب : أبو الفضل محمّد بن مكرم بن علي منظور (ت ٧١١هـ) ، ط (٣) ، دار صادر ، بيروت ، ١٤١٤هـ .
- متن الألفية (ألفية ابن مالك) : محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) ، المكتبة الشعبية ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .
- المصطلح النحوي : دراسة نقدية تحليلية ، د.أحمد عبد العظيم عبد الغني ، جامعة
- القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م .

- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجريّ : عوض حمد القوزي ، ط (١) ، شركة الطباعة العربية السعودية ، العمارية – الرياض ، ١٤٠١هـ/١٩٨١م .
- المصطلحات النّحوية في التراث النّحوي في ضوء علم الاصطلاح الحديث : د.إيناس كمال الحديدي ، ط (١) ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية – مصر ، ٢٠٠٦م .
- معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) ، بتحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار (ت ١٩٦٤م) وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط (١) ، دار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر ، (د.ت) .
- معجم اللغة العربية المعاصرة : أحمد مختار عمر (ت ٢٠٠٣م) ، ط (١) ، الناشر : عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .
- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها : د.أحمد مطلوب ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، بتحقيق : د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ط (٥) ، مؤسسة الصادق ، طهران ، ١٣٧٨هـ .
- مفاتيح العلوم : أبو عبد الله محمد أحمد بن يوسف الخوارزمي (ت ٣٨٧هـ) ، بتحقيق : إبراهيم الأيباري (ت ١٩٩٤م) ، ط (٢) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م .
- المقتضب : أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ) ، بتحقيق : محمّد عبد الخالق عضيمة (ت ١٩٨٤هـ) ، جمهورية مصر العربية ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ط (٢) ، القاهرة ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م
- من إشكاليات العربية ، المصطلح النحوي – رواية اللغة : د.سعيد جاسم الزبيدي ،ط (١) ، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م .
- من قضايا المصطلح اللغوي العربي : مصطفى طاهر الحيادرة ، عالم الكتب الحديث ،
- إربد – الأردن ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .

- منهاج البلغاء وسراج الأدباء : أبو الحسن حازم بن محمد بن حازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ) ، تقديم وتحقيق : محمد الحبيب ابن الخوجة ، ط (٣) ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٦م .
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث : د.علي زوين ، ط (١) ، دارالشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٦م .
- موسوعة المصطلح النّحوي من النشأة إلى الاستقرار : د.يوخنا مرزا الخامِس ، ط (١) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م .
- النحو الوافي : عباس حسن (ت ١٩٧٨م) ، ط (١٥) ، دار المعارف ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م .
- النشر في القراءات العشر : أبو الخير شمس الدين بن محمد المعروف بـ (ابن الجزري) (ت ٨٣٣هـ) ، بتحقيق : علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) .
- نقد الشعر : أبو الفرج قُدامة بن جعفر (ت ٣٢٧هـ) ، بتحقيق : محمد عبد المنعم خفاجة ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين بن عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، بتحقيق : د.عبد العال سالم مكرم ، ط (١) ، مؤسسة الرسالة ودار البحوث العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م .

✓ ثانياً - الأطاريح والرسائل الجامعية :

- العلاقات الدلالية في المصطلح النحوي وأثرها في الإبهام : سُلاف مصطفى كامل عبد المجيد ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية التربية – ابن رشد ، بإشراف : د.عبد الرحمن مطلك الجبوري ، ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م .

- مباحث المصطلح النحوي في حواشي شرح القطر ((الفيشي ، السجاعي ، الآلوسيان)) دراسة نقدية : محمد ذنون يونس فتحي الراشدي ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، بإشراف : د.عبد الوهاب محمد علي العدواني ، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م .
- المصطلح النحوي عند ابن خالويه ، دراسة نحويّة موازنة : صباح حسين محمد ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل – كلية الآداب ، بإشراف : د.محيي الدين توفيق إبراهيم ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م .
- المصطلح النحوي عند الفرّاء في معاني القران : حسن أسعد محمد ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، كلية الآداب ، الجزائر ، بإشراف : د. طالب عبد الرحمن عبد الجبار ، ١٤١١هـ/١٩٩١م .

✓ **ثالثاً – الأبحاث والنصوص المنشورة في الدوريات والمواقع الإلكترونية :**

- ظاهرة تعدّد المصطلحات النحوية : د.محمد عبد الرحمن الحجوج البطوش ، مجلة كلية التربية الأساسية ، عمان – الأردن ، ملحق العدد (٧٥) ، ٢٠١٢م .